

Evaluating the Financial Performance of Islamic Banks in Light of Diversified Financing Products: The Case of the Islamic Bank of Jordan

Aisha Noureddeen Al-Jatlawi*

Faculty of Economics and Political Science, Misrata University, Misrata, Libya

تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ظل تنوع المنتجات التمويلية: حالة المصرف الإسلامي الأردني

عائشة نور الدين الجتلوي*

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا

*Corresponding author: ai.eljetlawi@eps.misuratau.edu.ly

Received: April 26, 2026

Accepted: May 12, 2026

Published: May 18, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study aimed to measure the impact of Islamic financing products, specifically Murabaha and Istisna, on the financial performance of the Jordan Islamic Bank from 2020 to 2024. Utilizing a descriptive-analytical approach and Ordinary Least Squares (OLS) regression, the research analyzed the relationship between financing ratios and profitability indicators, including ROI, ROE, and Profit Margin. Findings revealed a significant dominance of Murabaha, with an average employment rate of 81.4%, compared to a marginal 0.66% for Istisna. Statistical tests indicated no significant impact of these products on financial performance at the 0.05 level, likely due to the limited time series and conservative management policies. The study recommended diversifying the financing portfolio and activating Istisna and Musharaka contracts to mitigate concentration risks, alongside enhancing operational efficiency to maintain profitability margins.

Keywords: Islamic Banks, Financial Performance, Murabaha, Istisna.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر منتجات التمويل الإسلامي، وتحديدًا (المرابحة والاستصناع)، على الأداء المالي للمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة (2020-2024). اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت أسلوب الانحدار المتعدد (OLS) لتحليل العلاقة بين نسب التوظيف ومؤشرات الربحية ((ROI, ROE, PM). كشفت النتائج عن هيمنة شبه مطلقة لمنتج المرابحة بمتوسط توظيف بلغ 81.4%، مقابل حضور هامشي للاستصناع بنسبة 0.66%. أظهرت الاختبارات الإحصائية عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهذه المنتجات على الأداء المالي عند مستوى معنوية 0.05، وهو ما عزى إلى محدودية السلسلة الزمنية وسياسات التحوط. وأوصت الدراسة بضرورة تنوع المحفظة التمويلية وتفعيل صيغ الاستصناع والمشاركة لتقليل مخاطر التركيز، مع ضرورة ضبط التكاليف التشغيلية لتحسين هوامش الربحية المستهدفة.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الأداء المالي، المرابحة، الإستصناع.

المقدمة:

بدأ العمل المصرفي الإسلامي بصورته المؤسسية في أوائل القرن الماضي ثم انتشر واتسع في معظم البلدان الإسلامية وفي بعض المجتمعات غير الإسلامية أيضًا، ويعد عقد المضاربة أساس استقطاب الحسابات الاستثمارية لدى المصارف

الإسلامية، ويتم توظيف هذه الأموال من خلال عدد من العقود و الأدوات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، و في مقدمتها عقد المرابحة للامر بالشراء أكثر العقود استخداما من قبل معظم المصارف الإسلامية، لاسيما في بداية نشأة الصيرفة الإسلامية وساهم النمو المتواصل في حجم المصارف الإسلامية في التحسن الكبير في مراكزها المالية، مما ساعدها على التوسع في تقديم المنتجات و عقود أخرى ساهم التطور الفكري لفقهاء المعاملات المالية في تأصيلها وأصبحت تشمل عقود المشاركة و الاجارة و الاستصناع والسلم وغيرها، مع تفاوت الأهمية النسبية لاستخدام هذه العقود من مصرف لآخر (ساتي، 2015).

وقد شهدت الصيرفة الإسلامية بالمملكة الأردنية الهاشمية تطورات كبيرة خلال العقدین الأخيرین من القرن الماضي، ولعل أبرزها ولادة المصرف الإسلامي الأردني لتمويل والاستثمار والذي واجهته عدة تحديات أبرزها ازدياد حدة المنافسة بين المصارف العاملة بالأردن بشكل عام الأمر الذي يدفعها لتحسين خدماتها المقدمة لعملائها وتطويرها (زيتون، 2010). وأن قياس وتقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي يعتبر من الضمانات الأساسية و اللازمة لنموه و استمراره وتطوره، لذلك تقوم الدراسة على إجراء دراسة تطبيقية على القوائم المالية، المدخل الأساسي لمدخلات التحليل المالي، للمصرف عينة الدراسة، الذي سيساهم في تعزيز منفعة عملية اتخاذ القرار، من خلال إظهار الوضع المالي لهذا المصرف، وتقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي بدورها تسهم في رفع كفاءة الأداء المالي لهذا المصرف. (السخري، 2015).

مشكلة الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بمنتجات التمويل الإسلامية، تم الإدراك أن هناك متغيرات عديدة لا تؤخذ في عين الاعتبار من قبل الباحثين ومسؤولين المصارف الإسلامية حول قياس أثرها على أداء المصارف ومن هذه المتغيرات منتجات التمويل بشكل عام و(المرابحة والاستصناع) بشكل خاص، لذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو بيان أثر منتجات التمويل الإسلامي على أداء المصرف الإسلامي الأردني للفترة من 2020 إلى 2024، فيمكن صياغة مشكلة الدراسة وفق التساؤل الرئيسي التالي:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمنتجات التمويل الإسلامي (المرابحة، الإستصناع) على الأداء المالي للمصارف الإسلامية؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي تطرح الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمنتجات التمويل الإسلامية على معدل العائد على الاستثمار للمصارف الإسلامية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمنتجات التمويل الإسلامية على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمنتجات التمويل الإسلامية على معدل هامش الربح للمصارف الإسلامية؟

فرضيات الدراسة:

أصبح التمويل الإسلامي منذ منتصف القرن العشرين يشهد اهتماما عالميا متزايدا، إذ شهد هذا النوع من التمويل تطورا واسعا لاسيما فيما يتعلق بابتكار منتجات جديدة للنظام المالي الإسلامي ونظراً لاختلاف الأنشطة الممارسة من قبل المصرف فهو يقدم توليفة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي، التي تختلف باختلاف طبيعة النشاط الممول، ففي حين تغلب صيغة المرابحة على تمويل أنشطة الاستغلال فإن صيغة الإستصناع تغلب في تمويل أنشطة الاستثمار (رزيق، 2012).

إن هذا النمو الملحوظ في مسيرة المصارف الإسلامية يتطلب تقييماً لمستوى أدائها المالي باستخدام مختلف الأساليب الإحصائية والكمية، ولتحقيق ذلك سيتم اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمنتجات التمويل الإسلامية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية. ولتحقيق ذلك سيتم اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

- H11: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمنتجات التمويل الإسلامية على معدل العائد على الاستثمار للمصارف الإسلامية.

- H12: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمنتجات التمويل الإسلامية على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية.

- H13: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمنتجات التمويل الإسلامية على معدل هامش الربح للمصارف الإسلامية.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على طبيعة العلاقة بين منتجات التمويل الإسلامي والأداء المالي لهذه المصارف خلال فترة الدراسة الممتدة من 2020 إلى 2024، وبشكل أكثر تفصيلاً فإن الدراسة تهدف إلى ما يلي:

- التعرف على منتجات التمويل الإسلامي المستخدمة في المصارف الإسلامية (المرابحة، الإستصناع) وطرق قياسها.
- تقييم مستوي الأداء المالي للمصرف الأردني لإسلامية المدرج في بورصة عمان من خلال تحليل المؤشرات التالية: معدل العائد على الاستثمار (ROI)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، هامش الربح (PM).
- اختبار وتقييم أثر استخدام منتجات التمويل الإسلامي (المرابحة، الإستصناع) على الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة بالمملكة الأردنية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه فيما يمثله من إضافة للتراكم المعرفي من خلال تزويد المكتبة العربية بالمعلومات حول استخدام منتجات التمويل في المصارف، من خلال البيانات المتوفرة في التقارير المالية للمصارف عينة

الدراسة وتطبيق منهجية الاقتصاد القياسي في بناء وتوصيف العلاقات بين متغيراتها، ومن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في استنباط دراسات جديدة تلقي بالضوء على توظيفات المنتجات الإسلامية ودورها في تحسين الأداء المالي للمصارف.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل العلمي باستخدام أسلوب التحليل الوصفي لوصف مشكلة الدراسة، ثم إسقاط المنهج الاستنباطي والاستقرائي على فرضيات الدراسة، من خلال تحليل واقع المصرف الإسلامي الأردني بالاعتماد على البيانات المنشورة التي تتضمنها القوائم المالية لهذه المصارف.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة بالمملكة الأردنية وهي أربعة مصارف، أما عينة الدراسة فقد اقتصر على المصرف الإسلامي الأردني الذي توفرت عنها بيانات خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2020 وحتى نهاية عام 2024، أما سنة 2025 لم تتوفر عنها البيانات في البورصة.

النماذج القياسية المستخدمة لاختبار الفرضيات:

تبحث الدراسة في تأثير منتجات التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة، وعليه فقد طورت الدراسة نماذجها القياسية بشكل يمكن من خلاله اختبار علاقة المتغيرات المستقلة لدراسة حجم توظيفات (المربحة والاستصناع) مع المتغير التابع (الأداء المالي للمصارف الإسلامية)، ويمكن توضيح النماذج القياسية للدراسة وفق ترتيب فرضياتها بالصيغة الرياضية على النحو التالي:

$$H_{12} \Rightarrow ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 MUR_{it} + \beta_3 IST_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$H_{11} \Rightarrow ROI_{it} = \beta_0 + \beta_1 MUR_{it} + \beta_3 IST_{it} + \varepsilon_{it}$$

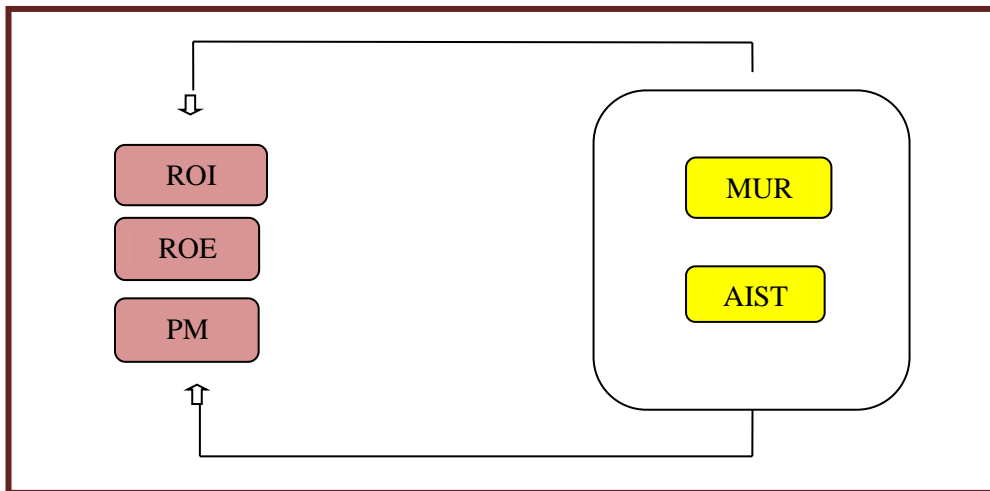
$$H_{13} \Rightarrow PM_{it} = \beta_0 + \beta_1 MUR_{it} + \beta_3 IST_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- ROI_{it} : معدل العائد على الاستثمار للمصرف؛ للفترة؛
- ROE_{it} : معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف؛ للفترة؛
- PM_{it} : معدل هامش الربح للمصرف؛ للفترة.
- MUR_{it} : نسبة التوظيف بالمربحة للمصرف؛ للفترة.
- $AIST_{it}$: نسبة التوظيف بالاستصناع للمصرف؛ للفترة.
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.
- β_0 : المقطع الثابت لنماذج الانحدار.
- ε_{it} : الخطأ العشوائي لنماذج الانحدار.

نموذج الدراسة:

تعتمد الدراسة على النموذج الافتراضي التالي لفحص واختبار أثر توظيف منتجات التمويل (المربحة والاستصناع)، على مقاييس الأداء المالي للمصارف، المتمثلة في معدل العائد على الاستثمار (ROI) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل هامش الربح (MP).



النموذج الافتراضي للعلاقة بين منتجات التمويل والأداء:

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات اللازمة لإجراء تحليل أثر منتجات التمويل الإسلامية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وبهذا تنقسم المتغيرات إلى متغيرات تابعة تعبر عن أداء المصارف الإسلامية، ومتغيرات مستقلة تعبر عن منتجات التمويل الإسلامية، وفيما يلي تبيان لطريقة قياس هذه المتغيرات:

- قياس المتغيرات التابعة (مقاييس أداء المصارف):

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمصارف، إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المصارف جذب أي مستثمر، ومن ثم فإن الملاك والممولين سيتحولون إلى مصارف أخرى، وتبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد أرباح من العمليات التي تقوم بها، ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضا المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها المصارف تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد (المودعين)، فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف وتمكن من قياس قدرتها على تحقيق عائد من استثماراتها.

ومن هذه المقاييس معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment (ROI)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity (ROE)، ومعدل هامش الربح (PM) Profit Margin)، ولغرض تنفيذ نماذج الانحدار اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، سيتم الاعتماد على المؤشرات السابقة والتي سيتم حسابها كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار (ROI)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الاستثمارات}} \times 100$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \times 100$$

$$\text{معدل هامش الربح (PM)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الدخل}} \times 100$$

وقد تم استخدام هذه المقاييس دراسة بولحية وبوجميلة (2013)، و (Besley & Brigham, 2008).

- قياس المتغيرات المستقلة (نسبة توظيفات منتجات التمويل الإسلامي):

إن التوسع في حجم أنشطة المصارف الإسلامية واستقطابها للعديد من المتعاملين واستخدامها للعديد من المنتجات يستوجب تقييم أداء هذه المنتجات، وعلى هذا الأساس فقد استخدمت دراسة ساتي (2015) ودراسة امحمد (2010)، نسبة لقياس توظيفات المنتجات والتي ستعتمد في دراسة على النحو التالي:

$$\text{نسبة التوظيفات بالمرابحة (mur)} = \frac{\text{إجمالي توظيفات المرابحة}}{\text{إجمالي توظيفات المصرف}} \times 100$$

$$\text{نسبة التوظيفات بالإجارة (AJI)} = \frac{\text{إجمالي توظيفات الإجارة}}{\text{إجمالي توظيفات المصرف}} \times 100$$

$$\text{نسبة التوظيفات بالإستصناع (AIST)} = \frac{\text{إجمالي توظيفات الإستصناع}}{\text{إجمالي توظيفات المصرف}} \times 100$$

الجانب النظري:

1. عقد المرابحة:

أولاً: مفهوم عقد المرابحة:

- المرابحة في اللغة هي: (مفاعلة) الربح وهو الزيادة، والربح هو النماء في التجارة.
- أما في اصطلاح الفقهاء هي البيع بمثل رأس مال المبيع مع زيادة ربح معلوم، وصفتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما (البشير، وبريمة، 2010).

ثانياً: الحكم الشرعي في بيع المرابحة للأمر بالشراء: لمعرفة الحكم الشرعي لبيع المرابحة يجب معرفة الحكم الشرعي لكل معاملة:

- أولاً: حكم الوعد الملزم من المشتري فهو محل اختلاف بين الفقهاء فمنهم من يري أن الوعد ملزم ديناً وغير ملزم قضاء وذلك لأن الوعد عقد تبرع والتبرعات غير لازمة كما في عقد الهبة، أما الرأي الراجح عند الكثير من العلماء المعاصرين أن الوعد ملزم قضاء إذا كان متعلقاً بسبب ودخل الموعد فيه، وبه أخذ مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة المنعقدة في الكويت سنة 1988م.

- ثانياً: حكم عقد البيع بين المصرف والبائع وهو مالك للسلعة فهو جائز باتفاق الفقهاء.

- **ثالثاً:** حكم بيع المرابحة مع الزيادة في سعر السلعة بأكثر من سعر يومها لأجل الأجل وهو (التقسيط) فقد اختلف الفقهاء في ذلك أما الراجح عند الكثير من العلماء المعاصرين منهم الشيخ عبد العزيز بن باز أن البيع جائز فقد قرر الفقهاء الأجل في البيوع قد يكون له ثمن ومقابل، كما في السلم وهذا بخلاف الأجل في الديون فلا يجوز أن يقابل بثمن أو زيادة، وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي ذلك في دورته السادسة 1990، أما الحكم الشرعي لبيع المرابحة الذي اجتمع فيه مجموعة من العقود في عقد واحد فقد اختلف الفقهاء بين من يجوز ذلك ومن لا يجوز، ولكن الراجح هو جواز اجتماع العقود في عقد واحد عمل بالأصل في العقود وتستمد المرابحة مشروعيتها من قوله تعالى (وأحل الله البيع) البقرة / 275 ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم - إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم - دلالة على جواز المرابحة، فإن المرابحة بيع عين بثمن فيكون الجنسان فيهما مختلفين فيجوز بيع أحدهما بالآخر بزيادة، زيادة معلومة على الثمن (الجندي، 2015، 44).

ثالثاً: ضوابط المرابحة للأمر بالشراء:

مما سبق يتبين أنه لا بد من توفر مجموعة من الضوابط في هذه المعاملة:

- أن تدخل السلعة في ملكية المصرف وضمانه قبل أن يعقد المصرف عقداً من الأمر بشراء (المشتري).
- في حالة عجز المشتري عن سداد ثمن السلعة فيشترط ألا يكون هذا الثمن قابلاً لزيادة.
- ألا يكون بيع المرابحة ذريعة للربا بأن يقصد المشتري من شراء السلعة الحصول على المال فقط كم في بيع العينة (بشير، 2007، 319).

رابعاً: سعر المرابحة في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن:

أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن تعتمد في تحديد سعر المرابحة على سعر الفائدة السائد في السوق المصرفي، أو سعر الفائدة بين بنوك لندن (LIBOR) وذلك قبل استحداث المؤشر المرجعي لأسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني لأجل القصيرة (JODIBOR) حيث أستخدم هذا المؤشر في شهر تشرين الثاني عام 2005، حيث ينسجم هذا المؤشر مع جميع المؤشرات الاقتصادية في السوق المحلية في ضوء تطورات أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، ويساهم بالتسعير الأفضل لمختلف الأدوات المالية، فيمثل (JODIBOR) الحد الأدنى الذي لا يمكن النزول تحته في عمليات التمويل بصفة عامة، وقد أصدر المصرف المركزي الأردني تعليمات لكافة البنوك العاملة في الأردن بالحد من ظاهرة الإفراط في الاقتراض من قبل صغار المقترضين وذلك بالقرار رقم (56 / 2012) بتاريخ 2012 / 10 / 31 وقد ورد في المادة (31) بتطبيق هذه التعليمات على المصارف الإسلامية بالقدر الذي لا تتعارض مع طبيعتها وفقاً أحكام الشريعة الإسلامية (الحنطي وأخر، 2016).

2. الإستصناع:

أولاً: مفهوم الإستصناع:

- الإستصناع في اللغة هو طلب الصنع يقال: أصطنع خاتماً، أمر أن يصنع له.
- أما في الاصطلاح هو عقد على مبيع في الذمة، شرط فيه العمل أي عقد على شراء ما سيصنعه الصانع وتكون العين المصنوعة والعمل من الصانع، فهو بيع معدوم في ذمة الصانع عند العقد، ولا يجب فيه تعجيل الثمن.

ثانياً: صفة عقد الإستصناع:

هو عقد غير لازم لكل من العاقدين قبل الصنع وبعد الفراغ من الصنع، فلو باع لصانع العين المصنوعة قبل أن يراها المستصنع (المشتري) لا شيء عليه، لأن المعقود عليه ليس هو عين المصنوع وإنما مثله في الذمة، أما إذا جاء الصانع بالشئ المصنوع للمستصنع فقد سقط خياره، أما المستصنع فله الخيار عند الحنفية لأنه اشترى شياً لم يراه فكان له خيار الرؤية، أما أبو يوسف فقال العقد لازم إذا رأى المستصنع المصنوع ولا خيار له إذ جاء موافقاً للطلب والشروط، أما مجلة الأحكام العدلية التي صدرت في العهد العثماني فنصت في المادة (392) إلى أن الاستصناع ملزم للطرفين منذ انعقاده حتى التسليم النهائي، ولكن إن لم يجئ المصنوع وفق الأوصاف المطلوبة فيكون المستصنع مخيراً (خليل، 2011).

ثالثاً: استفادة المصارف الإسلامية من عقد الإستصناع:

الإستصناع عقد فيه مرونة تيسر للمصارف الإسلامية استخدامه في تعاملها مع الجمهور فيمكن للمصرف أن يدخل هذا المجال على أساس أنه مستصنع مما يمكنه من تلبية حاجات الصناعيين إلى التمويل المبكر أو الجزأ، وتذليل كل عقبة مالية تحول دون المباشرة في الإنتاج، كما يمكن للمصرف أن يكون صانعا مما يمكنه من الدخول إلى عالم الصناعة والمقاولات بأفائها الربحية كصناعة السيارات والأجهزة الكهربائية، وإنشاء الطرق وشقها وتعييدها فيقوم المصرف بتنفيذ ذلك بأجهزة إدارية ضمن أقسام منفصلة عن دوائر العمل المصرفي في المصرف نفسه، كما يمكن للمصرف استخدام الطريقة المركبة بين المرابحة والإستصناع، وذلك بإنشاء عقد مرابحة مع العميل المحتاج لسلعة فيكون المصرف بائع ويكون الثمن هنا مؤجلاً ثم يتعاقد المصرف مع المصنوع لصناعة هذه السلعة على أساس المواصفات والتصاميم المطلوبة والمبينة في العقد الأول ويكون المصرف هنا مستصنع (مشتري) ويمكن أن يكون الثمن هنا معجلاً، ثم إذا استلم المصرف السلعة بعد تمامها يقوم بعقد البيع وتسليمها إلى طالبها (العيادي، 2010، 53).

3. مفهوم تقييم الأداء المصرفي:

يحتل تقييم الأداء مكانة متميزة، لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المصرف في استخدام الموارد المتاحة لديه، ويعتبر تقييم الأداء أحد العمليات الإدارية المهمة للمصرف لكونه يركز على حصيلة أعمال المصرف و يعكس نتائجها،

وهناك وجهات نظر متعددة بشأن مفهوم تقييم الأداء فيرى البعض أنها بمثابة الحلقة الأخيرة من سلسلة الوظائف الإدارية ومعنى ذلك أن تقييم الأداء بمثابة وظيفة مستقلة عن الوظائف التي تمارسها الإدارة، وهناك من يرى أن التقييم عبارة عن ملخص استنتاجي شامل للهيكل التنظيمي، ويعني ذلك أن التقييم لن يقتصر على النتائج النهائية فحسب بل يمتد أيضا إلى تقييم الخطط من خلال طرق ووسائل تنفيذ تلك الخطط لاكتشاف مدى كفاءة المصرف في أداء وظائفه بالإضافة إلى تقييم النتائج النهائية التي تحققت بواسطة الجهود التي بذلتها إدارة المصرف في أدائها لوظائفها (الدليمي، 2006).

ويمكن تعريف تقييم الأداء بأنه مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المصرف للأهداف التي أقيم من أجلها، ومقارنة الأهداف المحققة بالمخططة من أجل معرفة وتحديد مقدار الانحرافات عن ما تم تحقيقه فعلاً مع تحديد أسباب تلك الانحرافات وأساليب معالجتها (بن سفاع، 2008).

أولاً: أهمية تقييم الأداء المصرفي:

تحظى عملية تقييم الأداء في المصارف بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن إبرازها في الآتي:

- يبين تقييم الأداء في المصارف قدرة المصرف على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز من أداء المصرف بالبقاء والاستمرار في العمل (فهد، 2009، 28).
- يساعد تقييم الأداء في التحقق من سلامة المركز المالي للمصرف وبيان مدى تناسق توزيع الأموال المتاحة على أوجه الاستثمار المختلفة، ومدى كفاية استغلال المصرف لتلك الأموال حيث أن الجزء الأكبر من توظيفاته يتم باستخدام أموال المودعين، ويعمل تقييم الأداء على تحقيق الرقابة المالية بأشكالها المختلفة (مليطان، 2010).
- يؤدي تقييم الأداء إلى خلق مناخ الثقة والتعامل الأخلاقي بين الأفراد عن طريق تأكيد الأسس العلمية في التقييم والنهوض بمستوى العاملين من خلال استثمار طاقاتهم الكامنة وتعزيز حالة الشعور بالمسئولية من خلال قناعتهم بأن جهودهم المبذولة في سبيل تحقيق أهداف المصرف ستقع تحت عملية التقييم (الغالي، 2003).

ثانياً: أهداف تقييم الأداء المصرفي:

تختلف أهداف عملية تقييم الأداء حسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء، إذ يركز المودعون مثلاً على إدارة السيولة ومدى ضمان ودائعهم، في حين يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية، بينما تهتم إدارة المصرف بقدرة المصرف على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين لأخطار غير ضرورية، وبغض النظر عن الأهداف الخاصة لكل مستفيد فإن الهدف الأساسي من تقييم الأداء هو التأكد من استخدام الموارد المتاحة للمصرف بشكل كفء، مما يؤدي إلى تحقيق الأمان والسيولة والربحية للمصرف (القرشي، 2004).

رابعاً: العلاقة بين الهيكل التمويلي والأداء المالي للمصارف الإسلامية:

تعد مصادر الأموال في المصارف الإسلامية المحرك الرئيسي لهذه المصارف، وهي تنقسم إلى قسمين رئيسيين، الأول هي المصادر الداخلية المكونة من رأس المال المدفوع لهذه المصارف، والأرباح المدورة، والاحتياطيات المختلفة التي تقوم باقتطاعها من أرباحها، ويطلق عليها مجتمعة (حقوق المساهمين)، وأما القسم الثاني فهو المصادر الخارجية ويتمثل بحسابات الودائع بأشكالها المختلفة والتي يحتفظ من خلالها العملاء بأموالهم لدى المصرف.

وتلجأ المصارف الإسلامية للمفاضلة بين مصادر التمويل من حيث الكلف، والمخاطر، والعوائد، والمدى الزمني، في محاولة منها للوصول إلى الهيكل التمويلي الأمثل الذي بدوره يحقق أعلى ربحية.

وتعد الربحية إحدى المؤشرات الهامة المستخدمة في قياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية، ومدى استخدام الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل بغاية تعظيم أرباح المساهمين وزيادة قيمة هذه المصارف، فيجب على إدارة المصرف الإسلامي أن تحدد وبدقة المزيج المناسب من الودائع وحقوق الملكية، أي هيكل رأس المال وذلك لتعظيم ربحية البنك وبالتالي قيمته (حقي، 2016).

الإطار العملي للدراسة

منهجية تحليل البيانات:

يتناول هذا الفصل التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات التي ستتم بناء على منهجية الدراسة التطبيقية، من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها من القوائم والتقارير المالية الصادرة عن المصرف عينة الدراسة، خلال الفترة من 2020 إلى 2024 وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، بغرض تحليل البيانات بالأساليب الإحصائية التالية:

- مقاييس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics وتشمل هذه الإحصائيات المتوسط الحسابي والتمثيل البياني بالأشرطة البيانية.
- تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي Normality لبيانات متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Kolmogorov - Smirnov (K-S، كما تم فحص فرضية تجانس التباين Homogeneity of Variances للبيانات باستخدام إحصاء Levene.
- كما تم تنفيذ اختبار معامل ارتباط بيرسون الثنائي Pearson Correlation لقياس وتحليل قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة.

- تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (OLS) Ordinary Least Square لاختبار أثر منتجات التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.
- تم التحقق من عدم وجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية Multicolliniarity باستخدام اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، واختبار درجة التحمل Tolerance.
- الاختبارات المتعلقة بالفروض الخاصة بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، وتشمل اختبار التوزيع الطبيعي Normality، واختبار تجانس البواقي، واختبار Durbin-Watson للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين بواقي الانحدار المقدر في نماذج الدراسة.

التمهيد لاختبار فرضيات الدراسة:

بداية وقبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة، يجب التحقق من شرط توفر خاصية التوزيع الطبيعي، وفرضية تجانس التباين Homogeneity of Variances لبيانات متغيرات الدراسة، وذلك كضمان لتوفر شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي (Multicollinearity) بين متغيرات الدراسة، حتى نستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنماذج القياسية، وقدرتها التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها (الكور، 2011).

مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة:

يعبر التوزيع الطبيعي عن التوزيع النظري للبيانات المجتمعة، ويتوقف الحصول على منحني التوزيع الطبيعي للبيانات على طبيعة العينة وتصبح الاختبارات المستخدمة للعينة مناسبة من حيث درجة الصعوبة والسهولة كلما اقتربنا من توزيع البيانات توزيع إعتدالياً أو طبيعياً، فقد تم إجراء اختبار Kolmogorov Smirnov K-S وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من الجدوليات الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويشترط هذا الاختبار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات، وبالعكس ذلك ينشأ ارتباط مزيف بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبالتالي يفقد الارتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة أو التنبؤ بها.

جدول رقم (1): نتائج اختبار خاصية التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
MUR	.283	5	.200*	.908	5	.458
ROA	.229	5	.200*	.960	5	.809
IST	.200	5	.200*	.978	5	.921
NPM	.291	5	.192	.867	5	.256
ROE	.244	5	.200*	.941	5	.670

يلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع قيم الدلالة الإحصائية (Sig) لاختبار Shapiro-Wilk لمتغيرات الدراسة كافة قد جاءت أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)؛ حيث بلغت لمتغيرات (المرابحة، الاستصناع) القيم (0.458، 0.921) على التوالي، بينما بلغت للمتغيرات التابعة (ROA، ROE، NPM) القيم (0.809، 0.670، 0.256) على التوالي. وبما أن جميع هذه القيم تتجاوز (0.05)، فهذا يؤكد إحصائياً أن كافة متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

مدى توفر فرضية تجانس التباين لبيانات متغيرات الدراسة:

يقصد بتجانس البيانات أن الأخطاء العشوائية حول خط الانحدار المقدر يكون لها نفس التباين Homoscedasticity، ولكن إذا لم تتحقق هذه الفرضية نواجه مشكلة عدم ثبات التباين وهو ما يطلق عليه Heteroscedasticity فتكون الأخطاء حول خط الانحدار المقدر ليس لها نفس التباين، ومن الاختبارات الإحصائية التي يوفرها برنامج SPSS لاختبار تجانس البيانات هو اختبار Test Homogeneity of Variances باستخدام إحصاء Levene، ويوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبار تجانس التباين.

جدول رقم (2): نتائج اختبار فرضية تجانس التباين لبيانات متغيرات الدراسة

	Levene Statistic	Sig.
MUR	5.853	.094
IST	.193	.690
ROE	2.054	.247
ROA	.301	.621
NPM	11.386	.043

وفقاً لنتائج اختبار Test Homogeneity of Variances كما هو موضح بالجدول نلاحظ أن قيمة p_value أكبر من مستوي المعنوية 5%، وهذا يعني وجود صفة ثبات التجانس أي ما يعرف بـ Homoscedasticity ومن نتائج الاختبارات السابقة يتبين لنا أن طريقة المربعات الصغرى صالحة لتقدير نموذج الانحدار المستخدم في هذه الدراسة، وبعد أن تحققنا من توفر شروط طريقة المربعات الصغرى لبيانات الدراسة يتم فيما يلي اختبار وتحليل النموذج القياسي المستخدم لاختبار فرضية الدراسة.

تحليل قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (8) نتائج معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation الثنائي لقياس قوة الارتباط الذي يستخدم عندما تكون بيانات المتغيرين كليهما تتبع التوزيع الطبيعي، ومن خلال الاختبار الإحصائي المرافق لقيمة معامل الارتباط يمكن إقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (3): مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

Correlations						
		MUR	IST	ROA	ROE	NPM
MUR	Pearson Correlation	1	-.280-	-.395-	.328	-.762-
	Sig. (2-tailed)		.648	.511	.590	.134
	N	5	5	5	5	5
IST	Pearson Correlation	-.280-	1	.743	-.446-	-.270-
	Sig. (2-tailed)	.648		.150	.451	.660
	N	5	5	5	5	5
ROA	Pearson Correlation	-.395-	.743	1	.045	.094
	Sig. (2-tailed)	.511	.150		.942	.880
	N	5	5	5	5	5
ROE	Pearson Correlation	.328	-.446-	.045	1	.268
	Sig. (2-tailed)	.590	.451	.942		.663
	N	5	5	5	5	5
NPM	Pearson Correlation	-.762-	-.270-	.094	.268	1
	Sig. (2-tailed)	.134	.660	.880	.663	
	N	5	5	5	5	5

يتضح من خلال مصفوفة الارتباط (Pearson Correlation) خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity)؛ حيث بلغت أعلى قيمة ارتباط بين المتغيرات المستقلة (MUR، IST) نحو (-0.280)، وهي أقل بكثير من الحد الحرج (0.80). كما كشفت المصفوفة عن تباين في قوة العلاقات مع المتغيرات التابعة؛ حيث سجلت أقوى علاقة ارتباط طردية بين (IST) و (ROA) بنسبة (0.743)، بينما كانت علاقة (IST) مع (ROE) و (NPM) عكسية وضعيفة بلغت (-0.446) و (-0.270)** على التوالي. أما (MUR)، فقد أظهرت علاقة عكسية قوية جداً مع (NPM) بلغت (-0.762) وعلاقة عكسية متوسطة مع (ROA) بنسبة (-0.395)، في حين كانت علاقتها مع (ROE) طردية ضعيفة بنسبة (0.328).

اختبار معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية:

بداية وقبل فحص واختبار نتائج معنوية نماذج الدراسة، لابد من التأكد من توافر الافتراضات الخاصة بطريقة المربعات الصغرى Ordinary least square OLS ومن أهمها عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد الذي تم الكشف عن احتمال وجوده بين المتغيرات المستقلة من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون، وبالتالي سيتم تنفيذ اختبار معامل تضخم التباين (VIF)، واستبعاد المتغيرات التي يكشف الاختبار أن لها قيمة (VIF) أكبر من 5، وذلك تفادياً لمشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد Multicollinearity المحتمل بين هذه المتغيرات التي تؤثر على معاملات نماذج الدراسة القياسية، بأن تزيد من عدم استقرار المعاملات المقدرة، بالإضافة إلى فحص مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation في بواقي نماذج الانحدار المقدرة والتي يؤثر وجودها في دقة المعاملات المقدرة وتحيزها، وذلك باستخدام اختبار Durbin Watson (الكور، 2011).

جدول رقم (4): اختبار معامل تضخم التباين (TOL) ودرجة التحمل (VIF)

Variable	VIF	TOL
MUR	1.085	.921
IST	1.085	.921

تشير النتائج الموضحة بالجدول رقم (4-10) على عدم وجود Multicollinarity ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة، لأن نتائج اختبار معامل Variance Inflation Factor (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة كانت أقل من (5)، ولعدم وجود مشكلة الاشتراك الخطي يمكن إجراء تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (5): نتائج الاختبارات المتعلقة بفحص الافتراضات الخاصة بطريقة المربعات الصغرى (OLS)

Model	Shapiro-Wilk	Sig	Levene	Sig _{Levene}	D-W	لا يوجد ارتباط ذاتي
Model (1)	.920	.529	.301	.621	3.450	
Model (2)	.947	.714	2.054	.247	2.638	نعم
Model (3)	.937	.646	11.386	.043	2.256	نعم

تشير نتائج اختبارات صلاحية النماذج في الجدول أعلاه إلى استيفاء كافة نماذج الدراسة لشرط التوزيع الطبيعي وفق اختبار (Shapiro-Wilk) بقيم دلالة تجاوزت (0.05)، كما تحقق شرط تجانس التباين في النموذجين الأول والثاني، وبالرغم من تذبذب التجانس في النموذج الثالث وانحراف استقلالية البواقي في النموذج الأول (D-W = 3.450)، إلا أن هذه النتائج تعد مقبولة إحصائياً في ظل محدودية حجم العينة، مما يؤكد صلاحية النماذج لإجراء تحليل الانحدار ويوفر أرضية صلبة لتفسير أثر المتغيرات المستقلة على الأداء المالي رغم عدم المعنوية الإحصائية الناتجة عن ضيق السلسلة الزمنية.

تحليل الانحدار واختبار الفرضيات:

لاختبار أثر المتغير المستقل منتجات التمويل والمعبر عنه بنسبة توظيفات المراجعة (MUR)، ونسبة توظيفات الاستئصال (IST)، والمتغير التابع أداء المصارف الإسلامية، المعبر عنه بمعدل العائد على الاستثمار (ROI)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل هامش الربح (PM)، تستخدم الدراسة تحليل الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، ويمكن عرض تنفيذ نتائج تحليل الانحدار المطبقة على النماذج القياسية المستخدمة لاختبار الفرضيات على النحو التالي:

جدول رقم (6): معنوية نماذج الانحدار المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة وقوتها التفسيرية

$$H_3 \Rightarrow PM_{it} = \beta_0 + \beta_1 MUR_{it} + \beta_3 IST_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$H_1 \Rightarrow ROI_{it} = \beta_0 + \beta_1 MUR_{it} + \beta_3 IST_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$H_2 \Rightarrow ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 MUR_{it} + \beta_3 IST_{it} + \varepsilon_{it}$$

Model (3)	Model (2)	Model (1)	المتغيرات
PM	ROE	ROA	
52.811	11.290	1.045	Constant
5.994	2.766	2.435	
.027	.110	.135	
-.266	.014	-.002-	MUR
-3.040-	.344	-.430-	
.093	.763	.709	
-7.654-	-1.214-	.309	IST
-1.755-	-.601-	1.457	
.221	.609	.282	
.835	.244	.590	R ²
.670	-.512-	.181	Adj-R ²
5.064	.323	1.442	F-test
.165	.756	.410	

تشير نتائج تحليل الانحدار للنماذج الثلاثة إلى تباين ملحوظ في القدرة التفسيرية لمنتجات التمويل الإسلامي (MUR.IST)؛ حيث أظهر النموذج الثالث المتعلق بهامش صافي الربح (NPM) أعلى كفاءة تفسيرية، يليه نموذج العائد على الاستثمار (ROA) بنسبة (59%)، بينما كان نموذج العائد على الملكية (ROE) هو الأقل تأثيراً بنسبة (24.4%). وبالرغم من قوة هذه الارتباطات الظاهرية، إلا أن قيم مستوى الدلالة (Sig) للنماذج الثلاثة كافة جاءت أكبر من (0.05)، مما أدى إحصائياً إلى عدم قبول الفرضيات البديلة وقبول الفرضيات الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمنتجات التمويلية على الأداء المالي.

النتائج:

- من خلال التحليل المالي والإحصائي لبيانات المصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة (2020-2024)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعكس أثر منتجات التمويل الإسلامي على الأداء المالي، ويمكن إجمالها فيما يلي:
1. كشفت النتائج عن هيمنة واضحة لعقد المراجعة كأداة تمويلية رئيسية بمتوسط توظيف بلغ 81.4%، بينما سجل منتج الاستصناع حضوراً هامشياً بنسبة 0.66%. هذا التركيز يفسر توجه إدارة المصرف نحو الصيغ قصيرة الأجل ذات العوائد المضمونة والمخاطر المنخفضة، وهو ما يرتبط مباشرة بتفسير قدرة هذه المنتجات على التأثير في استقرار الأداء المالي.
 2. بخصوص الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على وجود أثر لمنتجات التمويل على معدل العائد على الاستثمار (ROI). أظهرت النتائج أن النموذج يمتلك قوة تفسيرية قدرها 59%، إلا أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig = 0.410) جاءت أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وبناءً عليه، تُرفض الفرضية البديلة وتُقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية، رغم وجود ارتباط طردي قوي بين الاستصناع والعائد على الاستثمار بلغت قيمته (0.743).
 3. بخصوص الفرضية الفرعية الثانية: المتعلقة بالأثر على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE). حقق النموذج أدنى قوة تفسيرية بنسبة 24.4% مع قيمة دلالة (Sig = 0.756) وعليه، تُقبل الفرضية الصفرية؛ مما يشير إلى أن العائد على حقوق الملكية في المصرف يتأثر بعوامل تمويلية وهيكلية أخرى (مثل كفاية رأس المال والأرباح المحتجزة) أكثر من تأثيره بنوع المنتج التمويلي المستخدم.
 4. بخصوص الفرضية الفرعية الثالثة: المتعلقة بالأثر على هامش الربح (PM). سجل هذا النموذج أعلى قوة تفسيرية بنسبة 83.5%، وبالرغم من ذلك بلغت قيمة الدلالة (Sig = 0.165)، مما استوجب قبول الفرضية الصفرية إحصائياً. ومع ذلك، كشفت مصفوفة الارتباط عن وجود علاقة عكسية قوية بين المراجعة وهامش الربح بلغت (-0.762)، مما يدل على أن التوسع في المراجعة قد يضغط على الهوامش الربحية نتيجة تصاعد التكاليف التشغيلية.

التوصيات:

1. تنويع المحفظة التمويلية: ضرورة الخروج من دائرة التركيز في "المراجعة" والتوجه نحو تفعيل صيغ التمويل الأخرى مثل (الاستصناع، المشاركة، المضاربة) لتقليل مخاطر التركيز الائتماني وفتح آفاق استثمارية طويلة الأجل.
2. ضبط الكفاءة التشغيلية: يوصى بمراجعة هيكل التكاليف والمصاريف، خاصة بعد ملاحظة انخفاض هامش الربح في عام 2024 رغم زيادة الدخل، وذلك لضمان عدم تآكل الأرباح أمام المصاريف الإدارية والعمومية.
3. تطوير منتج الاستصناع: العمل على بناء كوادرات فنية متخصصة للإشراف على عقود الاستصناع، مما يسمح للمصرف بالمساهمة في المشاريع التنموية والإنشائية الكبرى التي تتمتع بهوامش ربح مرتفعة.
4. تعزيز الاستثمار في الأصول الذكية: نظراً لاستقرار معدل العائد على الاستثمار (ROI) عند مستويات منخفضة نسبياً مقارنة بحقوق الملكية، يجب على المصرف البحث عن فرص استثمارية ذات قيمة مضافة عالية ترفع من كفاءة توظيف الأصول الكلية.
5. توسيع نطاق الدراسات المستقبلية: نوصي الباحثين مستقبلاً بتوسيع الفترة الزمنية للدراسة (أكثر من 10 سنوات) أو إجراء دراسات مقارنة بين عدة مصارف إسلامية لضمان الحصول على نتائج إحصائية أكثر دقة ومعنوية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. الجندي، محمد الشحات (2015). عقد المراجعة بين الفقه الإسلامي والتعامل المصرفي، ط (3)، النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر.
2. العبادي، أحمد صبحي (2010). أدوات الاستثمار الإسلامية: البيوع- القروض-الخدمات المصرفية، ط (1)، دار الفكر، عمان-الأردن.
3. بشير، محمد عثمان (2007). المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط (6)، دار النفائس، عمان-الأردن.
4. فهد، نصر (2009). أثر السياسة الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط (1)، صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

ب. البحوث والرسائل العلمية:

1. البشير، إبراهيم فضل المولي، ويريمة، معاوية محمد خاطر (2010). التمويل بصيغة المراجعة وأثره في الأداء الاقتصادي: دراسة تحليلية على المصارف العاملة في السودان، مجلة العلوم والآداب، العدد 15، ص ص 112-137.
2. الحنيطي، هناء محمد، وملاحيم ساري سليمان (2016). أثر سعر المراجعة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 4، ص ص 765-788.
3. الدليمي، بشار صالح مهدي (2006). قياس أداء الوحدات الاقتصادية مع تطبيق لقطاع الصناعات التحويلية في الأردن، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار الأردن.

4. القرشي، محمد جموعي (2004). تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 3، ص ص 49-95.
5. الغالبي، مجيد محسن (2003). استخدام التكامل بين المعايير المالية وغير المالية لتقييم أداء المنشأة: دراسة ميدانية في مصرف المتحد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة، جامعة الكوفة.
6. الكور، عز الدين مصطفي (2011). أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، مجلد 38، العدد 2، ص ص 404-407.
7. بن سفاع، على منصور محمد (2008). تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، العدد 2، اليمن، ص ص 9-27.
8. بولحية، الطيب، وبوجميلة عمر (2013). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الرابع عشر، ص ص 1-28.
9. حفي، بسام (2016). أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق الأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
10. خليل، حسام الدين (2011). عقد الإستهناك كأحد البدائل الشرعية للأوعية الإدخارية البنكية، مجمع الفقه الإسلامي، مركز القرضاوي للوسطية الإسلامية والتجديد، ص ص 1-49.
11. رزيق، كمال (2012). تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، الملتقى الدولي حول التحول وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة 5-6 أبريل، الخرطوم، السودان، ص ص 25-26.
12. زيتون، منذر عبد الهادي رجب (2010). تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار (المراحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة المنتهية بالتملك): دراسة تطبيقية للبنوك الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
13. ساتي، أنس ساتي محمد (2015). تقويم أداء صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
14. مليطان، عبد المجيد التهامي (2010). أثر قوة السوق على أداء المصارف التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

ثانياً: التقارير المالية:

1. التقارير السنوية للمصرف الإسلامي الأردني 2020-2024.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1. www.jordanislamicbank.com